الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية

أ . د. لطفي حاتم

عميد كلية القانون والسياسية ـ الاكاديمية العربية في الدنمارك

المقدمة.

انتجت الرأسمالية العولمة الكثير من الاتجاهات الفكرية ـ السياسية الهادفة الى ربط الدول الوطنية باحتكاراتها العالمية وما نتج عن تلك النهوج من تغيرات جوهرية في السياسية الدولية وتطور ميول التبعية والتهميش.

استناداً الى تغيرات السياسة الدولية يدور بحثنا حول الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية وبزوغ الانظمة الطائفية في بعض البلدان العربية في الظروف التاريخية المعاصرة المتسمة بهيمنة العولمة الرأسمالية على مجرى التطور العالمي.

انطلاقاً من تلك الرؤى تم تناول ـ الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية ـ بمبحثين الاول منهما دور الاحتلال البريطاني للعراق في نشوء وتطور الطائفية السياسية في الدولة العراقية على اساس اعتماده المذهب السني لأسباب كثيرة منها قدرته على ادارة الدولة العراقية الناشئة لخبرته التاريخية المكتسبة من الأجهزة البيروقراطية العثمانية. ومنها اقليته في التشكيلة الاجتماعية العراقية التي انتجت فكرا قوميا لتغطية فعاليته الطائفية. ومنها سيادة نظم ديكتاتورية معادية للأحزاب السياسية والطوائف الدينية في منظومة العراق السياسية. وبهذا الاتجاه اشار البحث الى ان الطائفية السياسية في العراق عادت الى الازدهار بعد انهيار الديكتاتورية وهيمنة الاحتلال الامريكي على الدولة العراقية حيث عمد الاحتلال الامريكي الى تأجيج الطائفية الدينية بهدف ضبط مسار التغيرات الاجتماعية ـ السياسية في العراق عبر تصدر الطائفة الشيعية الهيمنة السياسية في الدولة العراقية الجديدة.

ان الصعوبات الماثلة امام المشروع الوطني الديمقراطي تكمن في سياسة تذويب الكيانات الطبقية واستبدالها بأطر طائفية تقود مسيرة العراق السياسية وبهذا السياق يدعو بحث ـ الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية ـ الى أهمية عودة العراق الى مساره الوطني واعتماد الديمقراطية السياسية شكلا للحكم على أساس تفاهمات سياسية تساهم في تطور بنائه جميع القوى الوطنية والديمقراطية على قاعدة التوافق السياسي في بناء سلطة الدولة العراقية ونظامها السياسي.

Abstract

Capitalized globalization has produced many intellectual-political tendencies aimed at linking national states to their global monopolies, resulting in fundamental changes in international politics, the development of dependency tendencies and marginalization.

Based on the changes in international politics, our research revolves around the occupation and sectarian construction of the Iraqi state and the emergence of sectarian regimes in some Arab countries in the contemporary historical conditions which is characterized by the domination of capitalist globalization on the path of global development.

Based on these visions, "*The Occupation and the Sectarian Construction of the Iraqi State"* were dealt with in two sections. The first is the role of the British occupation of Iraq in the emergence and development of political sectarianism in the Iraqi state on the basis of its adoption of the Sunni doctrine, for many reasons including its ability to manage the emerging Iraqi state, for its historical experience gained from the Ottoman bureaucratic systems. Including its minority in the Iraqi social group, which produced a nationalist thought to cover its sectarian effectiveness. Including the sovereignty of dictatorship systems which is against the political parties and the religious sects in Iraq's political system. In this regard, the study pointed out that the political sectarianism in Iraq returned to prosperity after the collapse of the dictatorship and the domination of the American occupation of the Iraqi state, where the US occupation deliberately fuels religious sectarianism

in order to control the socio-political changes in Iraq by leading the Shiite community political hegemony in the new Iraqi state.
The difficulties facing the national democratic project lie in the policy of dissolving the class entities and replacing them with sectarian frameworks that lead Iraq's political process. In this context, the research "*The Occupation and the Sectarian Construction of the Iraqi State*" calls for the importance of Iraq's return to its national path and the adoption of political democracy as a form of governance on the basis of political understandings where all national and democratic forces contribute to the development of its construction, on the basis of political consensus in building the authority of the Iraqi state and its political system.
The research has been based on three main chapters. The first deals with an intensive vision of the stages of the emergence of Iraqi national states. The second deals with the first British occupation of Iraq and the characteristics of the sectarian state, while the third chapter deals with general observations on the building of the sectarian state and regional security.

In conclusion, I hope that the research will provide an intellectual vision for the development of the Iraqi state in the contemporary historical circumstances.

مشكلة البحث

منذ انهيار المنظومة الاشتراكية والعلاقات الدولية تشهد تطورات متلاحقة لا يمكن الإلمام بها لكثرة تغيراتها الناتجة عن وحدانية وسيادة اسلوب الانتاج الرأسمالي عالميا ، ولهذا بات على المهتم بتطورات السياسية الدولية رصد الكثير من الظواهر الاقتصادية ـ الاجتماعية المختلفة وعزلها والانفراد بها لغرض تحليلها في محاولة لفهمها بعد وضعها في السياق العام للتغيرات الجديدة من العولمة الرأسمالية وبهذا السياق تحتل الدول الوطنية وسبل بناء انظمتها الديمقراطية

ادوارا مقررة في سير التطور العالمي خاصة ان العولمة الرأسمالية تسعى الى جعل الدول الوطنية دول طرفية تابعة بعد سلب منجزاتها الاقتصادية والسياسية ، ويشكل العراق مثلا صارخا لتوجهات العولمة الرأسمالية المتسمة بالتهميش والالحاق .

اهداف البحث

يهدف البحث الى تعليل تغيرات المنظومة السياسية للدولة العراقية بعد انهيار الديكتاتورية كنظام سياسي حاكم وسيادة الطائفية السياسية في بناء الدولة العراقية وأثر ذلك على تطور التشكيلة السياسية والاجتماعية للدولة الوطنية ـ الأحزاب، والنقابات، والجمعيات السياسية ـ باعتبارها الضمانة الاساسية لبناء الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية اعتماداً على التعددية الديمقراطية وصيانة المصالح الاساسية للطبقات الاجتماعية الفاعلة.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث بالتأكيد على النتائج السلبية لسيادة الطائفية السياسية المتمثلة في تقييد التشكيلة الاجتماعية بمفاهيم تاريخية لا تعالج الاثار السلبية التي تواجه الدولة العراقية ومنظومتها السياسية في الظروف الراهنة فضلا عن ضرر تلك التوجهات على تطور التشكيلة الاجتماعية للدولة العراقية ونظامها السياسي.

مصطلحات البحث

وردت في سياق البحث بعض المصطلحات العلمية ولغرض وضعها في اطارها المفاهيمي نعمد الى توضحيها في الرؤى التالية ـ

أ ـ الطائفية السياسية هي مجموعة الافكار والآراء المستلة من احدى الطوائف الدينية وتطبيقها في الحياة السياسية بعيدا عن التغيرات التاريخية ـ الاجتماعية التي تطال الدولة الوطنية وتشكيلتها الاجتماعية .

ب ـ العولمة الرأسمالية ـ ونقصد بها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي بعد انهيار الدول الاشتراكية وسيادة ميول التبعية والتهميش التي تنتهجها الدول الكسموبوليتية في العلاقات الدولية.

ج ـ الاحتلال الامريكي ونعني به الهيمنة الفعلية للاحتلال الامريكي على العراق بعد انهيار الديكتاتورية ونهجها السياسية والاقتصادية في بناء الدولة العراقية انطلاقا من نزعتها الهادفة الى اضعاف الأحزاب السياسية وسيادة الطائفية السياسية في الدولة الوطنية.

د ـ الشرعية الانتخابية ـ نقصد بها الشرعية المنبثقة من القوة التصويتية للأحزاب الطائفية الرافضة للبرامج الاجتماعية ـ السياسية التي تهم مصلحة البلاد الوطنية.

منهج البحث

يعتمد البحث في منهجيته على المادية التاريخية عبر رصده للأحداث في حركتها الواقعية وتحليلها بفكر علمي ارتباطا بتطور الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في تشكيلة العراق السياسية.

هيكلية البحث

يعتمد البحث في هيكلته على ثلاث فصول رئيسية يتناول الاول رؤية مكثفة لمراحل نشوء الدول الوطنية العراقية. اما المحور الثاني فيتعرض الى الاحتلال البريطاني الاول للعراق وسمات الدولة الطائفية، بينما يعالج الفصل الثالث من البحث ملاحظات عامة حول بناء الدولة الطائفية والأمن الإقليمي.

خاتمة البحث

حاول الباحث التركيز على ملاحظات مكثفة لنتائج البحث كونها تشكل اضاءة تحليلية لتطور بناء الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية عبر محطات تاريخية مفصلية في تطورها.

المبحث الاول ـ رؤية مكثفة لمراحل نشوء الدول الوطنية الهشة.

من المعروف أن نشوء الدول الوطنية ارتبط بمراحل تطور حركة رأس المال الدولية وبالتالي فان السمات التي حملها كل طور تميزت وتلونت بالمضامين الفعلية لطبيعة تلك الحركة وتعقد مساراتها التاريخية لهذا دعونا نستعرض بتكثيف بالغ التجليات السياسية لتلك الحركة متوقفين أمام التناقضات الرئيسية في كل مرحلة من مراحل تطور رأس المال: ـ

ـ تجلت مرحلة المنافسة بين الدول الرأسمالية الأوربية بكثرة الحروب الإقليمية والدولية بهدف السيطرة على مناطق النفوذ والاستحواذ على المواد الأولية للبلدان المفتوحة حيث حاولت الدول الكبرى وبهدف الإبقاء على مستعمراتها أن تبتدع أساليب الوصاية الدولية والانتداب على الدول الضعيفة التطور تحت شعارات إدخال التحضر والمدنية إلى هذه الدول ونقلها من عصر التخلف إلى عصر التطور والتحرر. وعلى الرغم من أن هذه التداخلات شكلت خطوة تاريخية هامة بعد بناء الدول الوطنية وما نشأ عنها من تقلص لدور المؤسسات التقليدية العشيرة والطائفة إلا أن

المحصلة النهائية تمثلت في إبقاء هذه الدول ضمن الحركة العامة للرأسمال التي تتحرك في مساراتها مصالح الدول الكبرى.

ـ أفضى انتقال حركة رأس المال من طور المنافسة إلى طور الاحتكار إلى جملة من الانعطافات التاريخية الكبرى متمثلة بانقسام العالم إلى رؤيتين اقتصادية / أيديولوجية انعكست على تنامي قوة الفكر الاشتراكي وانتشار النزعة القومية لدى الشعوب المكافحة من اجل استقلالها ، وبهذا المسار برز اتجاهان ـ الاتجاه الأول تمثل بمبادئ الرئيس ولسن والتي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله كسر هيمنة راس المال الأوربي على البلدان المحتلة خاصة في الشرق الأوسط بهدف مشاركة أوربا في استغلال ثروات هذه البلدان ، وبهذا المنحى نشير إلى أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمحور أساسي في الصراعات الدولية اللاحقة انطلق من التقاليد الأمريكية المشرقة بجانبيها السياسي الفدرالي الديمقراطي و الاقتصادي المرتكز على الروح الفردية وتطور مؤسسات المجتمع المدني وروحه التضامنية. أما الاتجاه الثاني المعتمد على المبادئ اللينينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتي حاولت الثورة البلشفية من خلاله تأجيج النزعة الاستقلالية لدى الدول الوطنية بهدف جعلها رافضة لأسلوب الانتاج الرأسمالي ورديفاً للثورة الاشتراكية العالمية.

ـ انتشار النزعة القومية في هذه المرحلة وسماتها التحررية لم يمنع الرأسمال الألماني من تعزيز الروح العنصرية في حركته التوسعية والذي حاولت تقليدها كثرة من الحركات القومية العربية. إن التعارضات السياسية في حركة رأس المال وتنازع مساراته وضعت العالم في الفترة ما بين الحربين العالميتين أمام تناقضات رئيسية أهمها التناقض بين تيارات الحداثة الليبرالية والماركسية من جهة وبين الفاشية الألمانية وحلفائها العسكرية اليابانية والعنصرية الإيطالية من جهة أخرى.
ـ أنتجت الحرب العالمية الثانية معسكرين متناحرين دوليين رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انتصرت على خصومها الأوربيين واشتراكي بعد ظهور الدول الأوروبية ذات النمط السوفيتي في التطور.

ـ ان انقسام العالم الى محورين اقتصاديين اجتماعيين ادى الى تطور نزعة التدخل الدولي في الشئون الداخلية للدول الوطنية واندلعت فيها الحروب الأهلية على اساس الانقسامات الايديولوجية التي جرى تغذيتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

ـ إن الصراع الأيديولوجي الذي تحكم في مسار العلاقات الدولية انعكس في الدول الوطنية الهشة على شكل صراعات دامية بين تيارين الاول منها قومي ذو نزعة عنصرية والثاني منهما تيار

اشتراكي ذو أردية أممية شمولية وما نتج عنها من إرهاب شامل وحكم استبدادي كان ضحيته الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان حيث ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة الاستبدادية المناهضة للديمقراطية وكذلك شجعت الكتلة السوفيتية أنظمة الشرعية العسكرية المصرة على الوحدانية الحزبية.

ـ أخيرا لابد من القول أن مراحل تطور بناء الدول الوطنية الهش لم يكن بمعزل عن حركة الرأسمال وأشكال صراعا ته المرحلية مع خصومه التاريخيين ذوي البرامج الاقتصادية الراديكالية أو أولئك المتدثرين بالروح العنصرية المحتكرين للسلطة السياسية.

ـ افرز انهيار الكتلة الاشتراكية كثرة من المفاهيم الليبرالية مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، تجريد الدولة من مسؤوليتها الوطنية / الاجتماعية والتي تعززت برؤى جديدة على صعيد العلاقات الدولية منها حق الانفصال، حق التدخل الإنساني، تآكل مبدأ السيادة الوطنية، وأخيراً محاولة إلحاق الدول الهشة بالتكتلات الاقتصادية الدولية.

على أساس تلك المعطيات يمكننا القول إن مضامين الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال المعولم تتجلى اليوم بمنحيين أحدهم يتسم بتهديم سيادة الدول الوطنية وتخريب تشكيلاتها الاجتماعية. وثانيهما بالنزعة الإلحاقية المتمثلة في تهميش اقتصاديات الدول الوطنية الهشة عبر إلحاقها بالاحتكارات الدولية بهدف الهيمنة على ثرواتها الوطنية بكلام مختصر فتح الأبواب أمام حرية حركة راس المال المدوَّل وامتداداته الاحتكارية وصولا إلى بناء أسواق إقليمية تابعة للتكتلات الاقتصادية.

ـ أن الليبرالية الجديدة المفروضة بالقوة العسكرية الأمريكية تلعب دوراً محورياً في إحداث تغيرات هيكلية في مواقع القطاعات الاقتصادية الوطنية عبر اشتراطات المؤسسات المالية الدولية وما يتطلبه ذلك من تسريع عمليات الحراك الاجتماعي لصالح القوى الطبقية الناهضة في هذه البلدان والمتشابكة مصالحها الاقتصادية ومصالح الشركات الدولية.

إن الآثار السياسية/الاجتماعية التي تفرزها الطبيعة التخريبية لحركة راس المال المعولم على مستقبل الدول الوطنية الهشة وتشكيلاتها الاجتماعية يمكن ملامستها عند التعرض إلى مفاصلها الأساسية والتي يمكن تأشيرها بـــ

ـ رغم تقدمية عمليات التشابك والاندماج وتشكيل الأسواق الإقليمية مقارنة بالأسواق الوطنية إلا أن ترابط تلك العمليات وحركة قوانين التمركز والتركز والاستقطاب تشكل عودة معاصرة إلى مرحلة الهيمنة الكولونيالية المتجاوبة والعولمة الرأسمالية.

ـ إن وحدة العالم الرأسمالي الاقتصادية وترابط مستوياته المتقدمة منها والمتخلفة تشترط تطوير آليات الهيمنة الطبقية المزدوجة الخارجية منها والمتمثلة بالمراكز الرأسمالية والداخلية المتجسدة بالقوى الطبقية المحلية الناهضة والمتحالفة مع الوافد الخارجي وما ينتج عن ذلك من تحويل الدولة إلى مؤسسة وطنية ناقصة السيادة تتلخص وظيفتها الأساسية بحراسة وحماية المصالح الدولية / المحلية المشتركة.

ـ يمثل تحويل الدول الهشة في الشرق الأوسط من دول وطنية إلى دويلات طائفية جوهر الشكل السياسي لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي في الطور المعاصر من الرأسمالية العولمة (١).

إن الملاحظات المكثفة المشار إليها تحيلنا إلى دراسة المفاصل الأساسية للدولة الطائفية باعتبارها الشكل السياسي المعبر عن ازدواجية الهيمنة في الطور المعاصر من حركة التوسع الرأسمالي.

المبحث الثاني ـ الاحتلال البريطاني للعراق وسمات الدولة الطائفية.

قبل الخوض في تحديد ملامح الدولة الطائفية في العراق لابد لنا من تدقيق مفهوم الدولة الدينية التي يرددها كثرة من الكتاب والباحثين وبهذا الصدد أود أن أشير إلى أن هذا المفهوم لا يتمتع بالدقة العلمية المطلوبة وذلك للأسباب التالية ـ

ـــ ليس هناك دولة دينية بمعنى الجمع بين السلطتين الدينية والسياسية بيد شخصية أو هيئة حاكمة واحدة.

ـــ هناك كثرة من البلدان العربية الإسلامية ذات الدساتير العلمانية تعتمد على أحد المذاهب الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية الأمر الذي يجعلها ـ الدولة ـ ذات صبغة طائفية بسبب اعتمادها على مذهب دون غيره وما ينتج عن ذلك من تعرض أنصار المذاهب الأخرى للتمييز المذهبي أمام المؤسسات الشرعية للدولة.

ـــ هناك كثرة من الدول الهشة التي أفرزتها حركة الرأسمال التاريخية حملت بذور الطائفية السياسية وبهذا المعنى بات من الأصح التركيز على مفهوم الدولة الطائفية بدلاً من الدولة الدينية. لتدقيق موضوعة المزاوجة بين الطائفية كصيغة دينية للدولة الوطنية وبين ممارستها السياسية نعمد إلى دراسة بعض النماذج التاريخية المعاصرة للدولة الطائفية ـ

أولا ـ النموذج (الديمقراطي) للدولة الطائفية ـ

ـ تعتبر الدولة اللبنانية الشكل الطائفي الأكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط حيث جرى تقاسم الدولة وسلطتها السياسية استناداً إلى نصوص دستورية منبثقة من مبادئ التوافق الطائفي حيث (طوّر الفكر الدستوري أعرافا لها قوة الدستور نفسه واستقر العرف على توزيع طائفي للرئاسات الثلاث وعلى كيفية تشكيل الحكومة وتجسد في قانون انتخاب يؤمن التمثيل الطائفي والمناطقي ويراعي حصص الطوائف في الإدارة). (٢) إن نموذج الدولة الطائفية في لبنان وبسبب تغيرات كثيرة منها ديمغرافية ـ تزايد نسبة الشيعةـ وأخرى سياسية بسبب هزال الدولة وانخراط الأطراف الوطنية بالصراعات الدولية / الإقليمية يعيش أزمة حادة لن نتوقف عند مساراتها المستقبلية لارتباطها بجملة من التشابكات الوطنية / الدولية.

ـ الدولة الطائفية الإيرانية ـ على الرغم من أغلبية التيار الشيعي في إيران إلا أن (ديمقراطية) هذا البلد تتحرك في إطار تيارات سياسية مستندة إلى مبدأ ولاية الفقيه الذي شكل مرتكزاً فقهياً ودستورياً أساسياً في البناء السياسي للدولة الفارسية. وبهذا الإطار يشير الدستور الإيراني في مادته الخامسة إلى أن (ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في زمن غيبة الإمام المهدي (الإمام الثاني عشر عند الشيعة الأمامية) تكون بيد الفقيه العادل المتقي العالم بأمور زمانه.

ثانياً ـ النموذج الديكتاتوري للدولة الطائفية ـ

ـ نموذج الدولة الطائفية الديكتاتورية في العراق والذي جرى بناءه بقيادات قيادية لطائفة دون غيرها مع استخدام العنف المنظم ضد الأغلبية الشيعية والأقليات القومية. إن السمة الأساسية لهذا النموذج هو تستره برداء الدولة القومية رغم أن الدولة وسلطتها السياسية كانت منسلخة عن غالبية مكوناتها الاجتماعية الأمر الذي وسمها بالدولة البوليسية.

ـ المملكة العربية السعودية المعتمدة على تحالف السلطة السياسية للدولة مع التيار الوهابي الأصولي المهيمن على الحياة السياسية / الاجتماعية في البلاد وكذلك ممارسته الإرهاب ضد الطوائف الأخرى فضلاً عن اعتماد العنف ضد القوى السياسية المعارضة للنهج المتطرف للسلفية الوهابية. (٣)

تلخيصاً يمكننا القول أن الدولة الطائفية بشكليها الديمقراطي ـ الديكتاتوري تتسم بسمة أساسية ترتكز على تداخل الأجهزة المخابراتية ـ الأمنية مع الشبكات العنفية ذات النزعة الطائفية وما يشترطه ذلك من اشتداد نزعة التدخل في الصراعات الوطنية للدول الأخرى ونسج التحالفات الإقليمية / الدولية المناهضة لمصالح البلاد الوطنية.

على أساس المحددات المشار إليها واجهنا السؤال التالي ـ هل يتناسب الشكل الطائفي للدول الهشة مع المصالح الأساسية للطور المعاصر من العولمة الرأسمالية؟ للإحاطة بمضامين السؤال المثار دعونا نبحث الأمر من خلال التجربة التاريخية للدولة العراقية عبر المحددات التالية: ـ

المحدد الأول ـ لا يمكن الحديث عن بناء الدولة العراقية ومستقبلها دون التعرض لدور الاحتلال البريطاني في نشأتها وما رافقها من ثغرات خطيرة أفضت إلى بناء الدولة الوليدة على أسس طائفية وذلك انطلاقاً من ثلاث سمات أساسية أولهما اعتماد البناء البيروقراطي للدولة العراقية على الطائفة السنية العربية ـ التركية الخارجة من جهاز الإمبراطورية العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية. وثانيهما إقصاء الأكثرية العربية الشيعية وأبناء القومية الكردية من المساهمة في بناء الشرعية الوطنية للدولة الجديدة وثالثهما تلازم سياسة الإقصاء والإبعاد مع القمع السياسي المنظم.

إن السمات الأساسية التي رافقت بناء الدولة العراقية في مرحلة الاحتلال البريطاني نمت وتطورت بأشكال مختلفة واتخذت ألوان متعددة أهمها الدولةـ القومية التي أصبحت غطاءً سياسياً للمحافظة على الجوهر الطائفي المتمثل بسيطرة الأقلية الطائفية على الدولة وسلطتها السياسية. (٤) المحدد الثاني ـ ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في إحياء البناء البيروقراطي ـ الطائفي للدولة القديمة بأردية جديدة عبر إعادة إنتاجها بأشكال حضارية أهمها ـ الديمقراطية السياسية، الشرعية الانتخابية، الشرعية الدستورية، المساومات الطائفية، وما نتج عن ذلك من اقتسام سلطة الدولة بين الطوائف والأعراق.

المحدد الثالث ـ توزع السلطات الثلاث للدولة وأجهزتها السيادية على الكتل السكانية المنضوية تحت ألوية طائفية / عرقية عبر المساومة السياسية وما حمله ذلك من مخاطر تفتيت الوحدة الوطنية.

المحدد الرابع ـ رغم امتلاك الدولة العراقية لمؤسسة عسكرية وطنية إلا أن الكتل الطائفية تمتلك أجهزتها العسكرية الخاصة باعتبارها المدافع الفعلي عن المصالح الطائفية.

المحدد الخامس ـ أفرز البناء السياسي للدولة العراقية نظاماً سياسياً يرتكز على مبدأ التوافق بين القيادات الأساسية للطوائف ـ الأعراق الناشطة في العملية السياسية.

على أساس تلك الملاح السياسية لبناء الدولة الطائفية نحاصر بالإشكالية التالية ـ ما هي سمات التشكيلة الاجتماعية الساندة للدولة الطائفية؟ وما هي قدرتها على النمو والتطور؟ بهدف التقرب من الإشكالات السياسية المثارة نحاول تدقيق المعطيات التالية ـ

المعطى الأول ـ تشترط الدولة الطائفية انقسام التشكيلة الوطنية إلى كتل سكانية طائفيةـ عرقية متلازمة ونتائج فرعية أهمها ـ

١ ـ العزل السكاني وما يتطلبه ذلك من توتير الروح الطائفية التي تتحول في مجرى التطور إلى غطاء إيديولوجي لبنية اجتماعية مغلقة مناهضة للروح الوطنية. (٥)

٢ ـ يفضي العزل السكاني وتطور البني الاجتماعية المغلقة إلى تأجيج روح الانفصال وانقسام الدولة الوطنية إلى دويلات متفاوتة التطور بسبب امتلاك الثروة لدى البعض وانعدامها لدى البعض الآخر (٦).

٣ ـ يقود تفاوت الثروة والروح العصبية إلى توترات سياسية وحروب دائمة بين (الدويلات) تغذيها المصالح الدولية ــ الإقليمية المتناقضة.

المعطى الثاني ـ يشترط انقسام التشكيلة الاجتماعية في الدولة الطائفية إلى كتل سكانية هلامية بسبب تجريف الحدود الطبقية بين الطبقات الاجتماعية وما يعنيه ذلك من ركود الصراع الاجتماعي المبني على تناقض المصالح الطبقية وتطورها، بهذا المسار نشير إلى إن الشرائح المهيمنة اقتصادياً والقائدة طائفياً تشكل وبسبب هزال وحدتها الوطنية الحامل الاجتماعي لنهج التنازلات الوطنية.

المعطى الثالث ـ يستند ضبط التوترات الاجتماعية داخل البنية الطائفية الى ديمقراطية سياسية شكلية تتحكم فيها آليات عدة يتصدرها ـ

أــ آليات أيديولوجية معبر عنها في الفتاوى والمواعظ الدينية ذات الأهداف السياسية الرامية إلى كبح المشاركة الشعبية في الحياة السياسية على أسس وطنية.

ب ـ آليات سياسية تتحكم في مساراتها أحزاب طائفية معبرة عن مصالح شرائح اجتماعية سائدة في البنية الطائفية في هذا السياق نشير الى أن أحزاب الأيديولوجية الدينية تحاول التحكم في أنشطة منظمات المجتمع المدني بعد بناءها بروح طائفيةً، حيث تنتشر هناك شبيبة إسلامية وأخرى مسيحية ونقابات لهذه الطائفة أو تلك الأمر الذي يعيق بناء الروح الديمقراطية المستقلة المدافعة عن حرية المواطن ومستقبله الديمقراطي.

ج ـ آليات اقتصادية ـ اجتماعية تترابط وفعاليات مختلفة ـ مساعدات مالية / مدارس مجانية / خدمات طبية، خدمات اجتماعية متعددة ـ تشكل رافعات أساسية في شد القوى الهامشية وضبط

حركتها داخل البنية الطائفية. بكلام آخر يؤدي المستوى الاقتصادي / الاجتماعي دور الضامن الأساسي في ضبط البنية الطائفية من التفكك عند اشتداد الصراعات الاجتماعية.

إن صيانة البنية الطائفية من التفكك والانقسام يستند الى تحالف الشرائح الاجتماعية السائدة في البنية الطائفية والمتمثلة بـــــــــ ـ

١ ـ الشرائح المالية ـ التي تتوزع بدورها على القطاعات المصرفية والبنوك الإسلامية المترابطة مع قوى رأس المال واحتكاراته الدولية.

٢ ـ الفئات الكمبورادورية ـ بأقسامها التقليدية المرتكزة على تصدير واستيراد السلع التراثية المرتبطة بالمزارات الدينية والشرائح الجديدة الناهضة المترابطة والشركات الدولية عبر عقود الوكالة التجارية. وبهذا المعنى تشكل الشرائح الكمبورادورية التقليدية منها والجديدة الرافعة الأساسية لإقامة التحالفات الإقليمية ـ الدولية ذات النزعة الطائفية.

٣ ـ الشريحة العقارية المستندة الى قطاعي الخدمات والسياحة المزدهرين في ظل انتعاش الشعائر الدينية .

المعطى الرابع ـ تفتت الوعي الوطني وتوزعه على خانات طائفية عرقية يكون عاملاً أساسياً من عوامل القبول بالهيمنة الخارجية لحفظ التوازنات الداخلية.

المبحث الثالث ـ الدولة الطائفية والأمن الإقليمي.

بعد هذا العرض السريع والمكثف لملامح الدولة الطائفية يواجهنا السؤال التالي ـ كيف ينعكس البناء الطائفي على الأمن الإقليمي وما هو مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في التشكيلات الطائفية؟

محاولة التقرب من مضامين الأسئلة المثارة لابد لنا من استعراض طبيعة الصراعات الفكرية ـ السياسية التي تجذر في منطقة الشرق الأوسط في العقود الأخيرة من عمر الدول الوطنية الهشة. بداية نشير إلى أن العوامل الخارجية كانت ولازالت أهم العوامل في تصدير وتغذية النزاعات الفكرية ـ السياسية التي دارت وتدور بين التيارات السياسية في التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية.

لغرض تقدير شرعية الموضوعة المشار اليها دعونا نستعرض تلك النزاعات عبر تجلياتها التاريخية بعناوين عامة آملين إغنائها لاحقاً عبر دراسات تفصيلية.

١ ـ انعكس الصراع الفكري ـ الاجتماعي بين المعسكرين الاشتراكي ـ الرأسمالي على دول منطقة الشرق الأوسط عبر روابط اقتصادية ـ سياسية لأحد القطبين المتنافسين وبهذا المسار سادت مفاهيم مثل الدول الرجعية والدول التحررية على قاعدة أيديولوجية شكلت غطاءً سياسياً لاحتكار السلطة وشيوع الإرهاب السلطوي.

٢ ـ تجلت الخلافات في دول الشرعية الانقلابية بين الأنظمة القومية وأحزابها من جهة وبين القوى الديمقراطية ـ اليسارية من جهة أخرى تحت رايات إحياء الروح القومية ومناهضة الروح الشعوبية وما نتج عن ذلك من هدر لحقوق الإنسان وسيادة النزعة البوليسية في سياسة الأنظمة الرسمية.

٣ ـ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية انتقل الصراع بين الخارج المتمثل بميول لتبعية والتهميش التي تنتهجها الدول الرأسمالية الكبرى والداخل الوطني على قاعدة مكافحة الإرهاب ذو النزعة الإسلامية.

٤ ـ لغرض تفتيت الروح الوطنية المناهضة لروح العسكرة الأمريكية يجري العمل على تغذية التيار الإسلامي في كل بلد عبر استنهاض مكوناته المذهبية واستحضار صراعا ته التاريخية.

٥ ـ تسعى المراكز البحثية للمراكز الرأسمالية الكبرى إلى تحويل النزاعات المذهبية الداخلية إلى نزاعات إقليمية وتطويرها إلى تناقضات أيديولوجية عدائية وما يحمله ذلك من مخاطر تفتيت الأمن الإقليمي وسيادة الكراهية والعداء بين شعوب المنطقة. (٧)

٦ ـ استناداً إلى الرؤية المشار إليها يتبلور اتجاهان طائفيان في توجهات السياسية الإقليمية أحدهما تمثله المملكة العربية السعودية ينطلق من تزاوج الروح العربية / الإسلامية بمذهبية طائفية. (٨) وثانيهما طموحات قومية فارسية للهيمنة الإقليمية بعباءة شيعية.

خلاصة القول إن الدول الهشة وبسبب بناءها الخارجي وسماتها الداخلية عاجزة عن فرز بنية ديمقراطية قادرة على احترام حقوق الإنسان في الظروف التاريخية المعاصرة الأمر الذي يجعلها عرضة للتفتت والانقسامات الطائفية / العرقية الذي تعززه الميول المتناقضة لتطور مسارات العولمة الرأسمالية.

الهوامش

١ ـ انظر- لطفي حاتم انتقال السلطة وازدواجية الهيمنة في العراق الحوار المتمدن -العدد ٩٢٤ -٢٠٠٤ / ٨ / ١٣١

٢ـ سليمان تقي الدين الفكر الدستوري اللبناني بين الطائفية والمواطنة السفير ٢٦-٠٤-٢٠٠٦

٣ ـ يشير دستور المملكة العربية السعودية في المادة الأولى من الباب الأول إلى أن المملكة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله. كما تنص المادة الثانية من أن عيدا الدولة هما عيد الفطر والأضحى. وتقويمها هو التقويم الهجري. المادة السادسة والثامنة من الباب الثاني تشيران إلى مبدأ المبايعة والشورى وفق الشريعة الإسلامية

٤ ـ انظر لطفي حاتم المواطنة بين المساواة الشكلية وتفكك الدولة العراقية. الثقافة الجديدة العدد ٣١٥ لسنة ٢٠٠٦.

٥ ـ حاولت المليشيات الطائفية تهجير المواطنين العراقيين على أساس الهوية الطائفية بهدف إغلاق المناطق لهيمنتها السياسية / الاجتماعية. وبهذا المنحى تشكل الجدران العازلة محاولة لتثبيت العزل الطائفي.

٦ ـ إن المخاطر المشار إليها تتناسب وميول العولمة الرأسمالية التي تسعى لسلخ المناطق الغنية عن دولها وإلحاقها بالتكتلات الاقتصادية وإهمال المناطق الفقيرة.

٧ ـ قال العاهل السعودي لصحيفة الوطن الكويتية "٢٧ كانون الثاني، ٢٠٠٧ "نحن على علم بأبعاد عملية التشيع والى أين وصلت، لكننا نرى أن هذه العملية لن تحقق غرضها لأن أكثرية المسلمين الطاغية التي تعتنق مذهب أهل السنة والجماعة. كذلك انظر ـ فهمي هويدي مصارحة ضرورية قبل اندلاع الفتنة الكبرى الأهرام المصرية الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني، ٢٠٠٧.

٨ ـ تسعى الإدارة الأمريكية ومن وراءها الكثير من المؤسسات البحثية والإعلامية إلى تحقيق تحالف إقليمي طائفي يضم مصر والسعودية والباكستان والأردن والإمارات وأخيراً تركيا، مناهض لإيران الشيعية.